

حلف | تركيا بين الشرق والغرب: أسئلة الاستدارة

محفزات «الاستدارة» وكوابحها

نادية شلق

شهد العلاقات التركية - الأوروبية توترات عدة منذ زمن. وصلت إلى حدّ اعتبار البعض أن ساساهي انقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باتت أشبه بـ«المرحة»، وفي ظلّ ارتعاد انقرة عن التكتل الغربي، يره عدد من المحللين انها تحاول الاستدارة نحو الصين. نظرا لحاجتها إلى الاستثمارات الخارجية في اقتصادها المتدهور

عن المنطق في الوقت ذاته. لكن ذلك لا يجعل منها حقيقة مطلقة، بل ربما وضعها في إطار المخاوف الأوروبية «المشروعة»، التي تتحرّك بصنّغ مختلفة. وقد وصل الأمر بسنان أولغن، مثلاً، إلى نعي المحادثات التركية - الأوروبية، في مقال في مجلة «فايننشال تايمز»، فعُلتا نهاية رسمية للرحلة السياسية التي بدأت عام 1963، خصوصاً بعدما أعلنت انقرة عزمها على وقف العمل باتفاق الهجرة الذي جرى التوصل إليه في آذار/ مارس 2016، والذي التزمت بموجبه وقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، في مقابل الوعد بالمساعدات المالية وتأشيرات الدخول ليس خافياً على أحد أنّ السبب وراء الانقلاب حتى الأزمة الاقتصادية، الذي تعانيه تركيا، ومعه تراجع شععية أردوغان، سيجبران الأخير على العودة إلى «الحظيرة» لكن من وجهة نظر الرئيس التركي، إن «الاتحاد الأوروبي هو الذي يحتاج إلى عضوية تركيا»، على اعتبار أنه

«إذا ما أراد الاتحاد أن يصبح لاعباً عالمياً، عليه أن يكسب تركيا أولاً، وألّا يفزط عضويتها فيه بسبب مطامع بعض الدول».

ينطلق أردوغان، في مقابريته تلك، من حقيقة اثنتين يمكن أن ترخجا الكفة لمصلحة بلاده في العلاقة مع أوروبا، على المديين القصير والمتوسط: أولاهما حاجة أوروبا إلى تعاون تركيا في ملفي الهجرة والإرهاب، ما يجعل من رئسها ضرورة، ولو كان شريكاً صعباً. لكنه يبقى أفضل من الفوضى، ولا سيما أنّ انهيار التركي سيولد صدمات اقتصادية وموجات جديدة من المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية. أما الثانية، والأكثر وضوحاً، فهي أن الاتحاد الأوروبي تنقصه الأدوات للتأثير بتركيا، في ظلّ الانقسام الكبير الذي يعانيه، ومحدودية قدرته على ممارسة سلطته.

بتركيا باتفاقيات عدة، تجعل الأخيرة خامس أكبر شريك تجاري له، بينما هو حتى الآن الشريك الأول

لها، إضافة إلى أنه مصدر استثمار خارجي مباشر فيها. إلا أن ذلك لا يحجب حقيقة أنه بعد اعوام عدة من النمو السريع في تجارة البضائع بين الجانبين، بدت الصورة بدأً من عام 2018 مختلفة، مع تقلص الاقتصاد التركي وبسط التقلّبات المالية، وعدم اليقين السياسي، وارتفاع معدلات البطالة (15 في المئة حالياً)، والتضخم المتفشي (17 في المئة)، ومن هنا، تزداد حاجة تركيا إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل النمو الذي يعتمد عليه أردوغان

من الناحية السياسية، ما يعني أنّ بلاده أصبحت أمام واقع لا مفرّ منه تتمثّل بضرورة البحث عن «شركاء جدد» من أجل دعم العملة المتدهورة. وهو من هذا المنطلق، أشار، غير مرة، إلى أنّ انقرة قد تسعى إلى الحصول على دعم «اصدقاء جدد»، مثل إيران وروسيا والصين.

من بين تلك الدول، تلوح الصين كخيار الدعم الأكثر إشارة للقلق بالنسبة إلى كثيرين في الغرب، خصوصاً أولئك الذين ينظرون إلى اهدافها الجيوسياسية على أنها تتخطى الاقتصاد إلى تثبيت نفوذ عالمي. وتنتظر الصين إلى تركيا كجسر بين أوروبا وآسيا، يشغل موقعاً استراتيجياً أساسياً في مصادرة «الحزام والطريق»، التي تتوّذ من خلالها بيكن إلى انقرة، بهدف مدّ طرق تجارية واسعة النطاق إلى أوروبا وغيرها، ما يجعل من ضمن مصالح بيكن توسيع السيطرة الاقتصادية في هذه الدولة المازومة. ولا يخفى على أحد أن خطوات الصين تتناسب مع الصورة التي تسعى إلى رسمها عن نفسها

محمد نور الدين

أثار التعاون التركي مع روسيا وإيران في شأن الأزمة السورية، في إطار ما يسمى «مسار أستانا»، وإبرام صفقة «أس 400» مع روسيا، ومن ثم استمرار الخلاف التركي مع الولايات المتحدة وما يواكبه من عقوبات وتوترات، تساؤلات كثيرة ومشروعة عمّا إذا كانت تركيا في صدد إحداث تغيير جذري في خياراتها السياسية بين «الغرب الأميركي - الأوروبي»، و«الشرق» المتمثل في هذه الحقبة بروسيا وإيران.

والإجابة عن مثل هذا السؤال أمر يوجب استحضار مختلف العوامل المحدّدة لسياسات تركيا وخياراتها الخارجية، من زوايا تاريخية ومصالح راهنة. ومع أنه، حتى الحرب العالمية الأولى، كانت تركيا العثمانية تتحالف مع جزء من أوروبا من دون الآخر، فإنه بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً باتت تركيا قبالة كتلة أوروبية واحدة مسّمة اليوم «الاتحاد الأوروبي»، وأمام الحرب العالمية الثانية تحديداً باتت تركيا قبالة كتلة أوروبية واحدة مسّمة اليوم «الاتحاد الأوروبي»، وأمام «غرب واحد» يشمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. في المقابل، تركيا ليست أمام «شرق واحد» أي إن إيران ليست وروسيا في حلف بنيوي واحد على غرار الاتحاد الأوروبي أو «حلف شمال الأطلسي». كما أن الشرق الإسلامي ليس مصطلح «شرق» أو «مشرق» واحد، غير علمي وغير عملي.

لا تتحدد خيارات الدول الاستراتيجية بناءً على معطيات أو أحداث ظرفية. تاريخياً، فإن الهوية القومية التركية، وأيضاً البنية (المقصود الذهنية)، تحدّث في ظلّ العداء لكلّ من روسيا السلافية والأورثوذكسية. والحروب بينهما كثيرة، كما في ظلّ الصراع القومي والمذهبي مع القومية الفارسية والصفوية الشيعية، وكذلك مع المملكة العربية السنية. منذ مطلع القرن السادس عشر وما تلاه لاحقاً من نزعات محمد علي باشا العوية في مصر وبلاد الشام وصولاً إلى مشارف الأستانة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تشكلت صورة كلّ من روسيا وإيران على أنها «عدو» في العقل السياسي والمجتمعي التركي حتى اليوم.

أما الغرب بشقّه الأوروبي فكان «العدو» أيضاً على امتداد قرون. لكن العلاقات مع الغرب شهدت مسارين مهمين: الأول فكري، والثاني بنوي، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، ومن بعد ذلك مع تنظيمات 1839 و1856 وستور 1876 ومن ثم ثورة أتاتورك بعد العام 1923، كانت حركات الإصلاح السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا تحاكي الاتجاهات الغربية في الإصلاح، وأحياناً بإشراف غربي مباشر. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا تدخل في منظومة بنوية تتجاوز أفكار الإصلاح، لتصبح عام 1952 عضواً في «حلف شمال الأطلسي»، ولتبدأ منذ نهاية الخمسينيات، وخصوصاً مع بروتوكول انقرة 1963، مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والذي لم يصل بعد إلى نهايته.

في المقابل، لم يكن هناك أي مسار إصلاحي ولا فكري ولا بنوي مع «الشرق» الروسي أو الإيراني أو العربي. بل كانت إقامة علاقات تركية مبكرة مع الكيان الصهيوني تأكيداً لخيارات تركيا «غير المشرقية» بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن الاستدلال بمحطتين لجعل المقاربة أكثر موضوعية، وهي وصول حزب ذي طابع إسلامي بمفرده إلى السلطة عام 2002، هو حزب «العدالة والتنمية»، وواقع المصالح التركية الراهنة على جميع الأصعدة. لم يكن انتماء «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان في عام 2002 عابداً. فالمرّة الأولى يصل حزب إسلامي إلى السلطة بمفرده، أي يسيطر على البرلمان ويشكل حكومة بمفرده ويوصل عام 2007 رئيساً للجمهورية من بين صفوفه هو عبد الله غول، أي إنه قادر على اتخاذ القرارات الحاسمة بحرية. لم تكن لدى «العدالة والتنمية» أي مشكلة فكرية أو سياسية أو أمنية مع الغرب تختلف عن تلك التي كانت قائمة في ظلّ الأحزاب العلمانية التي سبقته إلى السلطة على امتداد عقود. كان لدى الحزب مشكلة - عقدة مع المؤسسة العلمانية المتشددة وحارسها المؤسسة العسكرية. لذا، ركّز في تحركه على محاولة كسر نفوذ المؤسسة العسكرية، ونجح في ذلك في استفتاء عام 2010 وفي إفشال المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016. في المقابل، كان حزب «العدالة والتنمية» مؤيداً لمشاركة تركيا في غزو العراق عام 2003، لكن تمرداً من بعض

لا انزياح نحو «الشرق»

روسيا من تفاهمها مع تركيا في روسية خالصة. من «أس 400» إلى المغالغ النووي إلى خط النفط والغاز عبر البحر الأسود. لذلك، فإن مسار أستانا يحقق لتركيا وروسيا مكاسب عملية، بينما يتقدّم مكاسب وهمية للمحور الإيراني - السوري، إلى حدّ إقامة منطقة منزوعة من السلاح، لم تتحقق بعد، بين دولة، هي الدولة السورية، عبد الله غول. وبمعية كبير المستشارين حينها أحمد داود أوغلو، أول زعيم تركي يدعو رئيس الكيان العربي، شمعون بيريز، إلى لقاء، كلمة أمام البرلمان التركي في خريف 2007، وينال «جانزة الشجاعة» من اللوبي اليهودي في أميركا.

ومع دخول المنطقة في حقبة ما يسمى «الربيع العربي» كان التعاون التركي - الأميركي - الأوروبي كاملاً. ميدانياً ودبلوماسياً، لإسقاط النظام السوري واضعاف إيران. ووصل الأمر إلى إعلان تركيا سوريا «عدواً»، وإلى إسقاط طائرة روسية خريف 2014. وحده الخلاف على دعم «قوات الحماية الكردية» في سوريا كان شرارة التوتر في العلاقات بين انقرة وواشنطن. إذ اعتبرت تركيا أن كياناً كردياً على حدودها الجنوبية يشكل تهديداً لها.

ومن هنا، بدأت لعبة عنّ الأصابع بين الطرفين، محاولات تركية لثني واشنطن عن دعم الأكراد، وسعي أميركي

يهدف إلى أمنها.

1- اقتصادياً، ترتبط تركيا بالاتحاد الأوروبي وأميركا 45% من تجارة تركيا الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، و5,2% مع الولايات المتحدة، 49% من تجارة تركيا الخارجية بالدولار، و42% باليورو. 80% من الاستثمارات الخارجية في تركيا غربية، بينما قيمة التعاملات التركية بالروبل الروسي 0,1%. 2- عسكرياً وأمنياً، أكثر من 80% من سلاح الجيش التركي هو من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا. 3- وعلى الصعيد السياسي، تعرف تركيا أن كلفة الانفصال عن الغرب، بل حتى الخروج من «حلف شمال الأطلسي»، فضلاً عن مسار الإصلاحات الأوروبية وإن كان بطيئاً أحياناً ومتعثراً أحياناً أخرى، كبيرة جداً على الأمن القومي لتركيا ووحدة أراضيها، خصوصاً أن جانباً مهماً من مشكلات تركيا هو ذو طابع غربي حضاري، مثل المسألة الأرمنية وقضية قبرص والصراع مع اليونان والعلاقة المتشعبة مع الكنيسة الأرثوذكسية في إسطنبول، وهي مشكلات كانت عضوية تركيا الأطلسية ومسارها الأوروبي عاملين أساسيين في مواجهتها والحدّ من تأثيراتها السلبية عليها. كذلك، إن ارتباط تركيا بمسار المنظومة الإصلاحية الأوروبية، بما فيها العلمانية، هو الذي يوفر لها فرصة الأخذ بعوامل التقدم والتطور بعيداً من انسداد أفق الإصلاح في العالم الإسلامي، بمعزل عن مدى التقدم التركي في هذا المجال من عدمه.

4- كما أن «حلف شمال الأطلسي» لن يسمح لتركيا، لدورها الطليعي والوازن داخل الحلف، بأن تخرج منه بسبب خلافات ظرفية أو مزاجات رئيس معيّ، سواء في «بش تبه» أو البيت الأبيض، ويمكن له أن «يصبر»، لكنّه لا يمكن أن يتقبل أي انزياح تركي في هذا الصدد، ولو تطلب الأمر أكثر من محاولة انقلابية أو اغتيالات، كما حصل في 15 تموز 2016 أو حتى تنازلات كما حصل في الاتفاق الأولي على «المنطقة الآمنة» بين انقرة وواشنطن أخيراً.

5- وفي الوقت نفسه، ليست إيران ولا روسيا بديلأ اقتصادياً مغرياً من الغرب، ولم تخرجا بعد من صورة «العدو» المتشككة عبر التاريخ في الوعي التركي. هذا لا يعني القطيعة أو العداء معهما، فتركيا تحاول الاستفادة منهما قدر الإمكان كورقة ضغط على الغرب من جهة، ولتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية من جهة أخرى، لكن ليس على حساب العلاقات الاستراتيجية مع الغرب (بما فيه إسرائيل).

5- لا تختلف كثيراً مواقف العلمانيين والمؤسسة العسكرية، وفي السياق أحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب «الشعب الجمهوري» عن موقف الإسلاميين، فالجميع مع استمرار العضوية في «الأطلسي» والعلاقات مع أميركا، واستمرار المسار الأوروبي في الإصلاح، وإقامة أفضل العلاقات مع إسرائيل، والنظر إلى إيران أوياما، واستمر التلويح بهذه الورقة 3 سنوات كاملة. من وروسيا ك«شمال وعدوين»، واعتبار المسألة الكردية داخل تركيا وشمال سوريا والعراق مسألة إرهاب وانفصال، جُلّ ما أقدمت عليه المعارضة هو الاعتراض على سياسات تكتيكية لأردوغان أوصلت إلى نتائج لا تخدم مصلحة تركيا، مثل الوضع في شمال سوريا واللاجئين السوريين والخلاف مع أميركا، فضلاً عن قضايا داخلية مثل محاولات أسلمة الدولة.

لقد شهدت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة أكثر من 12 توتراً كبيراً خلال السبعين سنة الماضية، وكانت تعود إلى طبيعتها، وكذلك الأمر مع الاتحاد الأوروبي، فيما العلاقات مع إسرائيل، رغم كل الامتزازات، تشمل كل الصعد. في الخلاصة إن الحديث عن انحياز أو انزياح لتركيا عن تموضعها الغربي ليس واقعياً.

يرتبط الاتحاد الأوروبي بتركيا باتفاقيات عدة، تجعل الأخيرة خامس أكبر شريك تجاري له (التاوسل)

